



دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص

دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص

م.د. عادي سليمان محمود

كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة كركوك

dr.adysuleiman@uokirkuk.edu.iq



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٥

الكلمات المفتاحية: القوى الكبرى، النظام الدولي، الحرب الباردة، التعددية القطبية، التحديات الاستراتيجية.

كيفية اقتباس البحث

محمود ، عادي سليمان ، دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، أيار ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في
ROAD

Indexed في مفهرسة في
IASJ



The Role of Major Powers in Shaping the Multipolar International Order: Challenges and Opportunities

Dr. Ady Suleiman Mahmoud

dr.adysuleiman@uokirkuk.edu.iq

College of Law and Political Science/University of Kirkuk



Keywords : Major Powers, International System, Cold War, Multipolarity, Strategic Challenges.

How To Cite This Article

Mahmoud , Ady Suleiman , The Role of Major Powers in Shaping the Multipolar International Order: Challenges and Opportunities ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, May 2026, Volume:16, Issue 5.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This study examines the role of major powers in shaping the international system after the end of the Cold War. It analyzes the structural transformations that have affected the global distribution of power since the collapse of bipolarity and the rise of American unipolarity, leading to the current signs of an emerging multipolar order. The study is based on the assumption that the contemporary international system is no longer shaped solely by traditional military power, but rather by a complex interaction of economic, technological, cyber, institutional, and geopolitical capabilities. It focuses on the roles of the United States, China, and Russia as the most influential powers in redistributing power and influence in the contemporary international environment.





The study also discusses the main challenges facing the stability of the international system, including the return of geopolitical conflicts, the declining effectiveness of international institutions, the rise of cyber threats, resource competition, and climate change as an emerging security threat. At the same time, the study argues that these transformations do not only produce conflict, but also create strategic opportunities for rebuilding the international system on more balanced foundations. These opportunities include the democratization of international relations, the rise of economic blocs, the reform of international institutions, and enhanced cooperation in addressing transnational threats. The study concludes that the future of the international system will depend on the ability of major powers to manage competition within stable rules and to transform multipolarity from a source of disorder into a more flexible framework for cooperation and stability.

الملخص:

يتناول هذا البحث دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال تحليل التحولات البنيوية التي أصابت بنية القوة العالمية منذ انهيار نظام الثنائية القطبية وصعود الأحادية الأمريكية، وصولاً إلى ملامح التعددية القطبية الراهنة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن النظام الدولي لم يعد محكوماً بالقوة العسكرية التقليدية وحدها، بل أصبح يتشكل من خلال تفاعل معقد بين القوة الاقتصادية، والتكنولوجية، والسيبرانية، والمؤسسية، إلى جانب النفوذ الجيوسياسي. ويركز البحث على أدوار الولايات المتحدة والصين وروسيا بوصفها القوى الأكثر تأثيراً في إعادة توزيع القوة والنفوذ داخل البيئة الدولية المعاصرة. كما يناقش البحث أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام الدولي، وفي مقدمتها عودة الصراعات الجيوسياسية، وتآكل فاعلية المؤسسات الدولية، وتصاعد التهديدات السيبرانية، وصراع الموارد، والتغير المناخي بوصفه مهدداً أمنياً متنامياً. وفي المقابل، يبين البحث أن هذه التحولات لا تحمل طابعاً صراعياً فقط، بل تفتح فرصاً استراتيجية لإعادة بناء النظام الدولي على أسس أكثر توازناً، من خلال ديمقراطية العلاقات الدولية، وصعود التكتلات الاقتصادية، وإصلاح المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. ويخلص البحث إلى أن مستقبل النظام الدولي سيتوقف على قدرة القوى الكبرى على إدارة التنافس ضمن قواعد مستقرة، وتحويل التعددية القطبية من مصدر اضطراب إلى إطار أكثر مرونة للتعاون والاستقرار.



المقدمة

أفرزت نهاية الحرب الباردة وانهيار توازن القطبية الثنائية واقعاً دولياً جديداً اتسم بالسيولة وعدم الاستقرار في قواعد التفاعل الدولي، إذ انتقل العالم من صراع أيديولوجي واضح المعالم بين معسكرين متقابلين إلى بيئة جيوسياسية أكثر تعقيداً، تتداخل فيها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية للقوى الكبرى. وفي ظل هذا التحول، برزت تساؤلات جوهرية حول طبيعة القيادة العالمية، وحدود الأحادية القطبية، ومدى قدرة النظام الدولي على استيعاب الصعود المتنامي لقوى دولية وإقليمية تطمح إلى مراجعة هيكل النفوذ القائم.

ولم يعد دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي المعاصر محكوماً بالقدرات العسكرية التقليدية وحدها، بل أصبح مرتبطاً بقدرتها على توظيف عناصر القوة الشاملة، بما في ذلك الاقتصاد، والتكنولوجيا، والطاقة، والمؤسسات الدولية، والتحالفات الاستراتيجية. كما بات هذا الدور مرهوناً بمدى قدرة هذه القوى على إدارة التناقض بين مصالحها القومية من جهة، ومتطلبات الاستقرار الدولي والالتزامات القانونية والسياسية من جهة أخرى. ومع تزايد حدة الاستقطاب العالمي، يجد النظام الدولي نفسه أمام اختبار حقيقي يتعلق بقدرته على الموازنة بين مقتضيات الاستقرار وضرورات التغيير، بما يفتح المجال أمام جملة من التحديات البنوية والفرص الاستراتيجية التي ستؤثر في ملامح القرن الحادي والعشرين.

أولاً: أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ولا سيما في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا، في مناطق النفوذ الحيوي والمجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية. وتكمن الأهمية العلمية للبحث في محاولة فهم التحولات البنوية التي أصابت النظام الدولي، والانتقال من مرحلة الثنائية القطبية إلى الأحادية الأمريكية، ثم إلى ملامح تعددية قطبية مرنة لم تستقر قواعدها النهائية بعد. أما الأهمية العملية فتتمثل في بيان أثر هذا التحول في مستقبل الاستقرار الدولي، وفي هامش الحركة المتاح للدول المتوسطة والصغرى في ظل تعدد مراكز القوة والنفوذ.

ثانياً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس مفاده: ما دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي متعدد الأقطاب، وما أبرز التحديات والفرص التي أفرزها هذا الدور في ظل التحول من الأحادية القطبية إلى اتجاهات التعددية القطبية؟





دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات

والفرص

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، أهمها: ما طبيعة تحول النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية؟ وما معايير القوة التي تعتمدها القوى الكبرى في البيئة الدولية المعاصرة؟ وما أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام الدولي؟ وما الفرص التي يمكن أن تتيحها التعددية القطبية لبناء نظام دولي أكثر توازناً؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها، سعي الصين وروسيا لكسر الهيمنة الأمريكية يعد المحرك الأساسي للتحول نحو التعددية القطبية، لكنه في الوقت ذاته يزيد من حدة الاستقطاب الدولي (تحدي أمني).

كما ويوفر النظام متعدد الأقطاب "فرصاً" للدول النامية والمتوسطة للمناورة وتحقيق مصالحها بعيداً عن إملاءات القطب الواحد، مما يعزز ديمقراطية العلاقات الدولية. وان التنافس التكنولوجي (الذكاء الاصطناعي والأشياء المتصلة) بين القوى الكبرى هو المعيار الجديد الذي سيحدد "أقطاب" المستقبل، أكثر من القوة العسكرية التقليدية.

ثالثاً: منهجية البحث

استخدمنا في دراستنا على عدة مناهج علمية منها: المنهج الواقعي (Realistic Approach) لفهم صراع القوى والمصالح القومية، وكيف تنتظر الدول الكبرى للأمن القومي باعتباره المحرك الأساسي لتصرفاتها في النظام الدولي، منهج التحليلي النظامي (Systems Analysis) لدراسة النظام الدولي كبنية متكاملة وفهم كيفية تفاعل "الأجزاء" (الدول) مع "الكل" (النظام العالمي) والتغيرات التي تطرأ على قواعد اللعبة الدولية. والمنهج المقارن: للمقارنة بين استراتيجيات القوى الكبرى المختلفة (مثلاً: الاستراتيجية الهجومية لروسيا مقابل الاستراتيجية الاقتصادية الناعمة للصين).

رابعاً: هيكلية البحث

تقتضي طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين، يتناول كل منهما جانباً من جوانب الظاهرة المدروسة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وتحولات القوة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي وملامح التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية.

المطلب الثاني: معايير القوة لدى القوى الكبرى، الولايات المتحدة والصين وروسيا، في البيئة الدولية المعاصرة.

المبحث الثاني: التحديات الاستراتيجية والفرص المتاحة لتشكيل النظام الدولي الجديد.



المطلب الأول: التحديات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه استقرار النظام الدولي.
المطلب الثاني: الفرص الاستراتيجية وآفاق بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي وتحولات القوة في النظام الدولي متعدد الأقطاب

تُعد دراسة الإطار المفاهيمي للنظام الدولي وتحولات القوة داخله مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، لأن النظام الدولي لا يمثل مجرد مجموع الدول القائمة، بل يعكس شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تنظم سلوك الوحدات الدولية وتحدد حدود نفوذها. وقد شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تغيرات عميقة تمثلت في تراجع الثنائية القطبية، وصعود قوى جديدة، وتنامي دور الاقتصاد والتكنولوجيا بوصفهما عناصر حاسمة في إعادة توزيع القوة الدولية. وأن النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ دخل مرحلة انتقالية اتسمت أولاً بالأحادية الأمريكية، ثم بدأت تتجه تدريجياً نحو تعددية أكثر مرونة نتيجة التحولات الاقتصادية وصعود القوى الناشئة. كما أن مفهوم القوة ذاته لم يعد مقتصرًا على القدرات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل السيطرة على الأسواق، والطاقة، والتكنولوجيا، والقدرة على التأثير في المؤسسات الدولية.

وفي هذا السياق، فإن فهم التحولات الدولية الراهنة يقتضي تجاوز التفسيرات التقليدية التي ربطت الاستقرار العالمي فقط بتوازن الردع العسكري، لأن البيئة الدولية الجديدة أفرزت أنماطاً أكثر تعقيداً من التنافس والتعاون في آن واحد. فقد برزت التكتلات الاقتصادية، وتزايد تأثير الشركات العابرة للحدود، واتسع دور التكنولوجيا والفضاء الرقمي، الأمر الذي جعل النظام الدولي أكثر تشابكاً وأقل قابلية للضبط وفق النماذج الكلاسيكية السابقة. وعليه، فإن تحليل تحولات القوة بعد الحرب الباردة يستلزم الوقوف على مفهوم النظام الدولي أولاً، ثم دراسة مراحل انتقاله من الثنائية القطبية إلى الأحادية، وصولاً إلى الاتجاهات الراهنة نحو التعددية القطبية.

المطلب الأول

ماهية النظام الدولي وملامح التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية

يُقصد بالنظام الدولي ذلك الإطار العام الذي تنتظم ضمنه العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين، وفق مجموعة من القواعد والتوازنات وأنماط التفاعل التي تحدد طبيعة السلوك الدولي في مرحلة زمنية معينة. فالنظام الدولي لا يقوم على وجود الدول ذات السيادة فحسب، بل يتحدد كذلك بطريقة توزيع القوة بينها، ومدى تأثير المؤسسات الدولية، ومستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وطبيعة الصراع أو التعاون السائد بين القوى الكبرى. ومن ثم، فإن أي تغير جوهري





في موازين القوة أو في بنية الفاعلين الرئيسيين يقود عادة إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بصورته العامة^(١). كما وأن النظام الدولي بعد الحرب الباردة مرّ بتحوّلات متسارعة جعلته أكثر سيولة وأقل استقراراً مقارنة بالمراحل السابقة، نتيجة انتقال مركز الثقل تدريجياً من الغرب إلى الشرق، وصعود قوى جديدة تمتلك أدوات تأثير متنامية.

وقد اتسم النصف الثاني من القرن العشرين بسيادة نظام الثنائية القطبية، حيث تركزت القوة العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وانعكس ذلك في سباق التسلح، وتشكيل الأحلاف العسكرية، والصراعات غير المباشرة في مناطق متعددة من العالم. إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ أدى إلى تفكك هذا النمط وظهور مرحلة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية^(٢). غير أن هذه المرحلة لم تستمر بصورتها المطلقة، إذ سرعان ما بدأت قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا، إلى جانب قوى اقتصادية وإقليمية أخرى، في تقليص الفجوة الاستراتيجية وإعادة تشكيل موازين النفوذ الدولي. وأن النظام الدولي الحالي يتجه نحو تعددية قطبية مرنة، لا تقوم فقط على التوازن العسكري، بل على التفاعل المركب بين الاقتصاد، والتكنولوجيا، والنفوذ السياسي^(٣). وعليه، فإن التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية لا يمثل مجرد تغيير عددي في عدد الأقطاب، بل يعكس انتقالاً نوعياً في طبيعة القوة وآليات إدارة العلاقات الدولية.

أولاً: المرتكزات المفاهيمية للنظام الدولي

ارتبط مفهوم النظام الدولي بفكرة وجود بنية عامة تنظم العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين، وتحدد أنماط السلوك المقبول، وحدود الصراع، وفرص التعاون الممكنة داخل المجتمع الدولي. فالنظام الدولي لا يُفهم بوصفه مجرد تجمع للدول ذات السيادة، بل باعتباره نسقاً تتفاعل داخله القوة، والمصالح، والشرعية، والمؤسسات، بما يؤدي إلى إنتاج حالة معينة من الاستقرار أو الاضطراب في البيئة العالمية. ومن هذا المنطلق، ركزت المدارس الواقعية على توزيع القوة بين الدول الكبرى بوصفه المحدد الرئيس لاستقرار النظام، في حين أولت الاتجاهات الليبرالية أهمية أكبر للمؤسسات الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل، بينما اهتمت المقاربات الحديثة بدور الأفكار والتكنولوجيا والفاعلين غير الحكوميين في تشكيل السلوك الدولي كفكرة القوة الناعمة الصينية^(٤). ويكشف هذا التنوع النظري أن النظام الدولي مفهوم ديناميكي يتغير تبعاً لتحول عناصر القوة والإدراك السياسي عبر الزمن.

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اتسع مضمون النظام الدولي ليشمل فاعلين جددًا، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، وشبكات التكنولوجيا العالمية، فضلاً عن



تصاعد دور الاقتصاد الرقمي والبيانات في إعادة توزيع النفوذ العالمي. كما وأن النظام الدولي المعاصر لم يعد قائماً فقط على الردع العسكري أو توازن القوى التقليدي، بل بات يتأثر كذلك بالقدرة على التحكم في الأسواق، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا المتقدمة، ومصادر الطاقة التي استعملتها روسيا في الحرب على أوكرانيا لأغراض سياسية^(٥). كما أن الجدل الدائر حول توصيف النظام الدولي بين الأحادية والتعددية يعكس في جوهره انتقالاً من نموذج تقليدي قائم على مركز واحد للقوة، إلى نموذج أكثر تعقيداً تتعدد فيه مراكز التأثير وتتداخل فيه المصالح بصورة مستمرة. وعليه، فإن المرتكزات المفاهيمية للنظام الدولي في الفكر المعاصر لم تعد تنحصر في مفهوم الدولة والقوة العسكرية، بل أصبحت تشمل طيفاً أوسع من الأدوات والفاعلين والقواعد المنظمة للتفاعلات العالمية.

وأصبحت فكرة التعددية القطبية شائعة في المعجم الدبلوماسي والوثائق الدولية والمنشورات الإعلامية ونقاشات الخبراء^(٦).

ثانياً: مرحلة القطبية الواحدة وإشكالية الهيمنة الأمريكية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إلى بروز مرحلة تاريخية اتسمت بانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، فيما عُرف بمرحلة "القطبية الواحدة". وقد استند هذا التفوق إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، تمثلت في التفوق العسكري العالمي، والهيمنة الاقتصادية، والقدرة على التأثير في المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الجاذبية السياسية والثقافية للنموذج الليبرالي الأمريكي. وهذه المرحلة منحت الولايات المتحدة قدرة واسعة على توجيه مسارات السياسة الدولية، وإدارة عدد من الأزمات الإقليمية، وصياغة قواعد الاقتصاد العالمي بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية^(٧). كما انعكس هذا الوضع في اتساع نطاق التدخلات العسكرية، وتنامي دور التحالفات الدولية التي قادتها واشنطن في مناطق مختلفة من العالم.

غير أن مرحلة الأحادية القطبية واجهت منذ وقت مبكر تحديات بنيوية أضعفت قدرتها على الاستمرار بالصيغة نفسها. فقد أدى التوسع في استخدام القوة العسكرية، ولا سيما في أفغانستان والعراق، إلى استنزاف الموارد الأمريكية وإثارة انتقادات واسعة لسياسات التدخل الخارجي. كما أن صعود الصين اقتصادياً، وعودة روسيا إلى الساحة الدولية، أسهما تدريجياً في تقليص هامش الانفراد الأمريكي وإعادة طرح فكرة التعددية القطبية^(٨). كما وأن الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة لم تكن تعبيراً عن استقرار دائم، بل مرحلة انتقالية كشفت حدود القوة المنفردة في إدارة عالم متشابك ومتعدد المصالح. وعليه، فإن إشكالية القطبية الواحدة تتمثل في أنها وفرت للولايات





المتحدة تفوقاً واسعاً، لكنها في الوقت ذاته أطلقت ديناميات مضادة أسهمت لاحقاً في إعادة تشكيل التوازنات الدولية وصعود قوى منافسة.

ثالثاً: ملامح التحول نحو التعددية القطبية (الواقع والآفاق)

أصبحت ملامح التحول نحو التعددية القطبية أكثر وضوحاً في العقود الأخيرة، بعد أن تراجعت قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بإدارة النظام الدولي كما كان الحال في تسعينيات القرن العشرين. فقد أفرزت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية صعود قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين، إلى جانب عودة روسيا لاعباً استراتيجياً مؤثراً، فضلاً عن تنامي أدوار قوى إقليمية متوسطة تسعى إلى توسيع هامش استقلالها السياسي والاقتصادي. وأن هذا التحول لا يعني نهاية الدور الأمريكي، بل انتقال النظام الدولي إلى صيغة أكثر تعقيداً تنتزع فيها القوة والنفوذ بين عدد أكبر من الفاعلين الدوليين^(٩). كما أن اتساع التنافس في مجالات التجارة، والطاقة، والتكنولوجيا، والممرات الاستراتيجية، يعكس انتقال مركز الثقل العالمي تدريجياً من الغرب إلى فضاءات آسيوية وأوراسية متنامية التأثير.

وفي هذا السياق، تمثل الصين النموذج الأبرز للقوة الصاعدة، إذ استطاعت عبر النمو الاقتصادي المتسارع، والتوسع التجاري، ومشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، أن تفرض حضوراً متزايداً في معادلات القوة الدولية. كما أن روسيا أعادت تأكيد مكانتها من خلال توظيف القوة العسكرية والطاقة والدور الجيوسياسي في أزمات كبرى. وأن التعددية القطبية الناشئة لا تقوم على توازن عسكري جامد كما في مرحلة الحرب الباردة، بل على شبكة مركبة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والتنافس التكنولوجي، والتحالفات المرنة والذي قابلته الولايات المتحدة الأمريكية سياسة روسيا الطاقوية بإيجاد بديل لسد النقص وهو الاعتماد على المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة^(١٠). وعليه، فإن آفاق النظام الدولي تتجه نحو تعددية قطبية مرنة، قد تسهم في تقليص الاحتكار الأحادي للنفوذ، لكنها في الوقت ذاته قد تخلق مستويات أعلى من التنافس وعدم اليقين إذا لم تُضبط بقواعد تعاون مستقرة.

رابعاً: الخصائص البنوية للنظام الدولي في مرحلته الانتقالية

يتسم النظام الدولي في مرحلته الراهنة بجملة من الخصائص البنوية التي تعكس طبيعته الانتقالية وعدم استقرار قواعده النهائية. فمن أبرز هذه الخصائص تراجع القدرة المنفردة لأي قوة كبرى على إدارة الشؤون العالمية بصورة مطلقة، مقابل اتساع نطاق التأثير المتبادل بين عدد من القوى الدولية والإقليمية. كما أن التوازنات الراهنة لم تعد تقوم على الردع العسكري وحده، بل أصبحت ترتبط بقدرات الدول على التحكم في الاقتصاد العالمي، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا،





والطاقة، والمجالات الرقمية. وأن هذا التحول جعل النظام الدولي أكثر سيولة، بحيث تتبدل التحالفات والمواقف وفقاً للمصالح المتغيرة أكثر من الالتزامات الأيديولوجية الثابتة التي ميزت مرحلة الحرب الباردة، وهو ناتج الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي القائم على هيمنة أمريكية^(١).

ومن الخصائص البنوية الأخرى اتساع دور الفاعلين من غير الدول، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، وشبكات التكنولوجيا، والمؤسسات المالية الكبرى، التي أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في مسارات الاقتصاد والسياسة الدولية. كما برزت ظاهرة "الاعتماد المتبادل التنافسي"، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية بين القوى الكبرى رغم استمرار التنافس الاستراتيجي بينها، وهو ما يظهر بوضوح في العلاقات الأمريكية-الصينية. وأن النظام الدولي الحالي يجمع بين سمات التعاون والصراع في آن واحد، الأمر الذي يجعل إدارة الأزمات أكثر تعقيداً من المراحل السابقة^(٢). وعليه، فإن المرحلة الانتقالية للنظام الدولي تتميز بغياب مركز قوة منفرد، وبتعدد أدوات النفوذ، وبظهور فاعلين جدد، وهو ما قد يقود مستقبلاً إلى نظام أكثر تعددية، أو إلى حالة ممتدة من عدم اليقين الدولي إذا استمرت التنافسات دون ضوابط مؤسسية فعالة .

يُمثل النظام الدولي الإطار العام الذي تنضبط ضمنه تفاعلات الوحدات السياسية، وهو ليس مجرد جمع حسابي للدول، بل هو نتاج لتفاعلات معقدة تحكمها موازين القوى والمصالح الاستراتيجية العليا. كما ويُنظر إلى النظام الدولي بوصفه ظاهرة حركية تتغير بتغير قدرات الفاعلين الأساسيين فيه، وهو ما تجلّى بوضوح عند الانتقال من مرحلة "الحرب الباردة" إلى مرحلة ما بعدها.

يتبين من خلال تحليل تطور النظام الدولي أن انتقاله من الثنائية القطبية إلى الأحادية ثم إلى اتجاهات التعددية الراهنة لم يكن مجرد تحول في عدد الأقطاب، بل تغييراً نوعياً في بنية القوة ذاتها وفي آليات إدارة العلاقات الدولية. كما أن المرحلة الحالية تتسم بسيولة استراتيجية تجعل من الصعب الحديث عن نظام مستقر ونهائي المعالم، الأمر الذي يفسر تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وتعدد مسارات النفوذ العالمي.

المطلب الثاني

معايير القوة لدى القوى الكبرى في البيئة الدولية المعاصرة

شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية تحولات جوهرية خلال العقود الأخيرة، بحيث لم يعد يُقاس فقط بحجم الترسانة العسكرية أو عدد السكان أو الامتداد الجغرافي، بل أصبح يرتبط بمجموعة



دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات

والفرص

مركبة من المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية والإعلامية. فقد أظهرت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة أن الدولة القادرة على التأثير في النظام الدولي هي تلك التي تجمع بين عناصر القوة الصلبة، كالتفوق العسكري والقدرة الردعية، وعناصر القوة الناعمة، مثل الجاذبية الثقافية والقدرة على تشكيل الخطاب العالمي، فضلاً عن القوة الذكية التي تقوم على الدمج المرن بين الأدوات وفق مقتضيات المصلحة الوطنية^(١٣). ومن ثم، فإن معايير القوة في البيئة الدولية المعاصرة أصبحت أكثر تعقيداً من النماذج التقليدية التي سادت خلال القرن العشرين.

وفي هذا السياق، برزت معايير جديدة لا تقل أهمية عن القدرات العسكرية، تتمثل في حجم الاقتصاد الوطني، والسيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، والقدرة على إدارة سلاسل الإمداد العالمية، والتحكم في البيانات والبنية الرقمية، إضافة إلى النفوذ داخل المؤسسات الدولية وشبكات التحالفات الإقليمية والدولية. وأن صعود الصين، واستمرار النفوذ الأمريكي، وعودة روسيا، كلها حالات تؤكد أن القوة الدولية المعاصرة لم تعد أحادية البعد، بل هي محصلة تفاعل بين الاقتصاد، والتكنولوجيا، والموقع الجيوسياسي، والقدرة على توظيف الموارد الوطنية في السياسة الخارجية^(١٤). وعليه، فإن دراسة معايير القوة لدى القوى الكبرى تقتضي تحليل الخصوصية النسبية لكل من الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، فضلاً عن بحث معيار القوة السيبرانية بوصفه أحد أهم مؤشرات القوة في القرن الحادي والعشرين.

أولاً: معايير القوة الأمريكية (استراتيجية الحفاظ على التفوق)

تستند القوة الأمريكية في البيئة الدولية المعاصرة إلى نموذج مركب يجمع بين التفوق العسكري، والهيمنة الاقتصادية، والنفوذ المؤسسي، والقدرة على التأثير الثقافي والإعلامي. فعلى المستوى العسكري، ما تزال الولايات المتحدة تمتلك أوسع شبكة انتشار عالمي للقواعد العسكرية والتحالفات الدفاعية، إلى جانب تفوق نوعي في مجالات التسليح المتقدم، والقدرات البحرية والجوية، والتكنولوجيا العسكرية. وقد مكّنها ذلك من الاحتفاظ بقدرة عالية على التدخل السريع وإدارة الأزمات في مناطق متعددة من العالم، فضلاً عن دورها القيادي داخل حلف شمال الأطلسي وشبكات الأمن الجماعي الأخرى^(١٥). كما أن هذا التفوق العسكري لا يُقاس فقط بحجم الإنفاق الدفاعي، بل بقدرتها على دمج القوة الصلبة مع أدوات الردع السياسي والدبلوماسي.

أما على المستوى الاقتصادي، فتستمد الولايات المتحدة جزءاً أساسياً من قوتها من مركزية الدولار في النظام المالي العالمي، ومن عمق أسواقها المالية، وهيمنة شركاتها الكبرى على قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والطاقة والمعرفة. كما تمثل الجامعات الأمريكية، وصناعة الإعلام، وشركات التكنولوجيا العملاقة، عناصر رئيسة في تعزيز ما يعرف بالقوة الناعمة الأمريكية، بما



يسمح لوشنطن بالتأثير في الاتجاهات الثقافية والاقتصادية العالمية^(١٦). ويفهم ان استراتيجية الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين تقوم على الحفاظ على التفوق لا عبر القوة العسكرية وحدها، بل من خلال منع ظهور منافس شامل قادر على الجمع بين القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية في آن واحد. وعليه، فإن معيار القوة الأمريكية يتمثل في قدرتها على توظيف شبكة واسعة من الموارد الصلبة والناعمة والمؤسساتية بما يضمن استمرار موقعها القيادي داخل النظام الدولي، حتى في ظل صعود منافسين جدد.

ثانياً: معايير القوة الصينية (الجيواقتصاد والسيادة التكنولوجية)

تمثل الصين النموذج الأبرز للقوة الصاعدة في النظام الدولي المعاصر، إذ ارتكز صعودها على توظيف الاقتصاد بوصفه أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين النفوذ العالمي. فقد استطاعت خلال العقود الأخيرة التحول إلى أحد أكبر الاقتصادات العالمية، وأن تصبح مركزاً رئيساً للصناعة والتجارة الدولية، بما منحها قدرة واسعة على التأثير في الأسواق، وسلاسل الإمداد، وحركة الاستثمار العالمي. أن القوة الصينية لا تقوم فقط على الحجم الاقتصادي، بل على قدرتها على تحويل هذا الثقل المالي إلى نفوذ سياسي واستراتيجي عبر مبادرات التعاون الدولي والتمويل التنموي^(١٧). ويبرز في هذا السياق مشروع الحزام والطريق بوصفه أحد أهم أدوات الجيواقتصاد الصيني، إذ يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال شبكات الموانئ والطرق والسكك الحديدية، بما يعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل ويوسع نطاق الحضور الصيني في مناطق متعددة من العالم.

إلى جانب ذلك، أصبحت التكنولوجيا أحد المعايير الحاسمة في القوة الصينية المعاصرة، بعد أن استثمرت بكين بصورة واسعة في الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، والحوسبة المتقدمة، والطاقة المتجددة، والصناعات الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى انتقال التنافس الصيني-الأمريكي من المجال التجاري التقليدي إلى صراع على قيادة التكنولوجيا العالمية. وتوضح الأدبيات العراقية أن الصين تسعى إلى تحقيق ما يمكن تسميته بـ"السيادة التكنولوجية"، أي تقليل الاعتماد على التقنيات الغربية، وبناء منظومات وطنية قادرة على المنافسة والابتكار^(١٨). وعليه، فإن معيار القوة الصينية يتمثل في الدمج بين الاقتصاد والتكنولوجيا والبنية التحتية العالمية، بما يجعلها قوة ناعمة ذات مضمون استراتيجي صلب، وقادرة على إعادة تشكيل جزء مهم من قواعد النظام الدولي في المدى المتوسط والبعيد.





ثالثاً: معايير القوة الروسية (القوة الخشنة والردع الاستراتيجي)

تستند القوة الروسية في النظام الدولي المعاصر إلى نموذج يختلف عن النموذجين الأمريكي والصيني، إذ يركز بصورة أساسية على عناصر القوة الصلبة والردع الاستراتيجي، مع توظيف الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية في خدمة السياسة الخارجية. فروسيا ما تزال إحدى أكبر القوى النووية في العالم، وتمتلك قدرات عسكرية متقدمة، ولا سيما في مجالات الصواريخ الاستراتيجية، والدفاع الجوي، والقدرات الفضائية، الأمر الذي يمنحها مكانة لا يمكن تجاوزها في معادلات الأمن الدولي. كما أن امتدادها الجغرافي الواسع، وموقعها بين أوروبا وآسيا، يوفران لها عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيويًا يؤثر في حسابات التوازن الدولي^(١٩). وقد برزت هذه العناصر بوضوح في أزمات جورجيا، والقرم، وسوريا، ثم الحرب الأوكرانية، حيث أظهرت موسكو استعداداً لاستخدام القوة العسكرية المباشرة لحماية ما تعدّه مصالح استراتيجية عليا.

إلى جانب البعد العسكري، تمثل الطاقة أحد أهم معايير القوة الروسية، إذ تمتلك روسيا احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، واستثمرت هذه الموارد بوصفها أداة نفوذ سياسي واقتصادي، خاصة في علاقتها مع أوروبا والأسواق الآسيوية. وبهذا روسيا نجحت في توظيف مزيج من الأدوات التقليدية وغير التقليدية، مثل الحرب المعلوماتية، والضغط الاقتصادي، والتحركات الدبلوماسية، لتعويض الفجوة الاقتصادية مقارنة بالولايات المتحدة والصين^(٢٠). وعليه، فإن معيار القوة الروسية يتمثل في القدرة على تحويل الموارد العسكرية والجيوسياسية والطاقوية إلى نفوذ دولي يفوق حجمها الاقتصادي النسبي، بما يجعلها قطباً مؤثراً في مرحلة التحول نحو التعددية القطبية.

رابعاً: معايير القوة في عصر الرقمنة (السيادة السيبرانية)

أبرزت التحولات التكنولوجية المتسارعة معياراً جديداً من معايير القوة الدولية يتمثل في "السيادة السيبرانية"، أي قدرة الدولة على حماية فضاءها الرقمي، وإدارة بياناتها الوطنية، وتطوير بنى تحتية تكنولوجية مستقلة وأمنة. فلم تعد القوة في القرن الحادي والعشرين مقصورة على الجيوش والأساطيل والموارد الطبيعية، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بامتلاك شبكات الاتصال المتقدمة، ومراكز البيانات، والقدرات البرمجية، وأدوات الأمن السيبراني، والقدرة على مواجهة الاختراقات والهجمات الإلكترونية. أن الفضاء الرقمي تحول إلى ساحة تنافس دولي موازية للبر والبحر والجو، تتواجه فيها الدول عبر وسائل أقل كلفة وأكثر سرعة وتأثيراً من الأدوات العسكرية التقليدية^(٢١). كما أن استهداف البنية التحتية الرقمية، مثل المصارف، والطاقة، والمطارات،





والأنظمة الحكومية، قد يؤدي إلى آثار استراتيجية تعادل في خطورتها بعض العمليات العسكرية المباشرة.

وفي هذا السياق، أصبحت البيانات والذكاء الاصطناعي والخوارزميات عناصر مركزية في تشكيل النفوذ العالمي، لأن الدولة القادرة على التحكم في تدفقات المعلومات، وتطوير التقنيات الذكية، وصناعة المنصات الرقمية الكبرى، تمتلك قدرة واسعة على التأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي. وقد برز التنافس الأمريكي-الصيني في مجال التكنولوجيا، ولا سيما في شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، يعكس انتقال الصراع الدولي إلى مرحلة يكون فيها التفوق الرقمي عاملاً حاسماً في تحديد مكانة القوى الكبرى^(٢٢). وعليه، فإن معيار القوة في عصر الرقمنة يتمثل في الجمع بين الأمن السيبراني، والابتكار التكنولوجي، والسيطرة على البيانات، بما يجعل السيادة الرقمية أحد أهم أسس القوة الدولية المعاصرة .

توضح الدراسة أن معيار القوة في العصر الراهن أصبح متعدد الأبعاد، فلا تكفي القدرة العسكرية وحدها لضمان المكانة الدولية، بل يجب أن تقترن بالتفوق الاقتصادي، والابتكار التكنولوجي، والنفوذ المؤسسي، والسيادة الرقمية. ولهذا تختلف أدوات التأثير بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، لكن جميعها تتجه إلى تعظيم مزيج متكامل من القوة الصلبة والناعمة والذكية.

يتضح من خلال العرض السابق أن النظام الدولي بعد الحرب الباردة لم يشهد مجرد انتقال زمني من مرحلة إلى أخرى، بل مرّ بتحول بنيوي عميق شمل طبيعة توزيع القوة، وآليات التأثير، وهوية الفاعلين الرئيسيين في الساحة الدولية. فقد أدى انهيار الثنائية القطبية إلى بروز الأحادية الأمريكية بوصفها المرحلة الأولى من إعادة تشكيل النظام العالمي، غير أن استمرار هذه الأحادية واجه حدوداً واضحة بفعل صعود قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين، وعودة روسيا لاعباً استراتيجياً فاعلاً، فضلاً عن تزايد دور القوى الإقليمية والفاعلين غير الحكوميين. ومن ثم، فإن النظام الدولي المعاصر يتجه نحو تعددية قطبية مرنة تتداخل فيها عناصر الصراع والتعاون بصورة أكثر تعقيداً من النماذج التقليدية السابقة.

كما أظهرت الدراسة أن مفهوم القوة نفسه شهد تحولاً جوهرياً، إذ لم يعد مقتصرًا على القدرات العسكرية التقليدية، بل أصبح محصلة مركبة لعناصر اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية ورقمية. فالولايات المتحدة ما تزال تستند إلى شبكة واسعة من الموارد الصلبة والناعمة، بينما تعتمد الصين على الجيواقتصاد والسيادة التكنولوجية، في حين توظف روسيا الردع الاستراتيجي والطاقة والجغرافيا السياسية لتعزيز مكانتها الدولية. وإلى جانب ذلك، برزت السيادة السيبرانية بوصفها أحد أهم معايير القوة في القرن الحادي والعشرين، بما يعكس انتقال جزء كبير من التنافس الدولي



إلى المجال الرقمي. وعليه، فإن فهم ملامح النظام الدولي الراهن يقتضي النظر إلى القوة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد، وإلى التعددية القطبية باعتبارها الإطار الأكثر ترجيحاً لتنظيم العلاقات الدولية في المستقبل المنظور.

المبحث الثاني

التحديات الاستراتيجية والفرص المتاحة لتشكيل النظام الدولي الجديد

يواجه النظام الدولي في مرحلته الراهنة جملة من التحولات البنيوية التي أعادت صياغة أولويات القوى الكبرى، ودفعت نحو تداخل غير مسبوق بين الأمن العسكري، والاقتصاد الدولي، والتكنولوجيا، والبيئة، والشرعية المؤسسية. فلم يعد النظام الدولي محكوماً بالثنائية التقليدية بين الحرب والسلام، بل أصبح فضاءً مركباً تتداخل فيه الصراعات الجيوسياسية مع الأزمات الاقتصادية والتهديدات العابرة للحدود. وقد أظهرت التطورات الأخيرة، ولا سيما الحرب الروسية-الأوكرانية، وتصاعد التنافس الأمريكي-الصيني، أن العالم يشهد مرحلة انتقالية تتراجع فيها الأحادية القطبية تدريجياً، من دون أن تستقر بعد قواعد واضحة لنظام دولي بديل.

وفي المقابل، لا تقتصر هذه التحولات على جانب التحديات، بل تفتح أيضاً فرصاً استراتيجية لإعادة بناء توازنات دولية أكثر تنوعاً. فصعود القوى الاقتصادية الجديدة، وتنامي التكتلات الإقليمية، وتزايد المطالب بإصلاح المؤسسات الدولية، كلها مؤشرات على إمكان الانتقال إلى نظام أكثر تعددية في مراكز القرار والنفوذ. وإن هذه المرحلة تمنح الدول المتوسطة والصغرى هامشاً أوسع للمناورة السياسية والاقتصادية، كما تفرض على القوى الكبرى أنماطاً جديدة من التفاوض والتعاون في مواجهة التهديدات المشتركة. وعليه، فإن تحليل مستقبل النظام الدولي يقتضي النظر إليه بوصفه ساحة صراع من جهة، ومجالاً لإعادة توزيع المسؤوليات والفرص من جهة أخرى، وهو ما يستدعي دراسة التحديات الاستراتيجية القائمة، والآفاق المحتملة لبناء نظام دولي أكثر توازناً ومرونة.

المطلب الأول

التحديات الاستراتيجية التي تواجه استقرار النظام الدولي

أصبحت البيئة الدولية المعاصرة أكثر تعقيداً واضطراباً مما كانت عليه خلال العقود التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ لم تعد التهديدات محصورة في النزاعات العسكرية التقليدية بين الدول، بل اتسعت لتشمل أزمات مركبة تتداخل فيها الجوانب الجيوسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والمؤسسية. وقد كشفت التطورات الدولية الأخيرة عن تراجع القدرة على إدارة الأزمات ضمن الأطر التقليدية، في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، واتساع نطاق الحروب





بالوكالة، وتنامي الهجمات السيبرانية، وتزايد الضغوط الناتجة عن تغير المناخ وشح الموارد الطبيعية. كما أن استمرار الانقسام داخل المؤسسات الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، أضعف من فاعلية آليات الأمن الجماعي التي تأسس عليها النظام الدولي بعد عام ١٩٤٥. وفي هذا السياق يتبين أن التحديات الراهنة لا يمكن فهمها بمنطق الفصل بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي أو التكنولوجي، لأن طبيعة الصراع الدولي أصبحت أكثر تداخلاً وتشابكاً. فالجهد الروسي-الأوكراني لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل صاحبها استخدام واسع للعقوبات الاقتصادية، وصراعات الطاقة، والحرب الإعلامية، والهجمات الإلكترونية. كما أن التنافس الأمريكي-الصيني يتجاوز البعد العسكري إلى السيطرة على التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، والممرات البحرية، والأسواق العالمية. وعليه، فإن استقرار النظام الدولي بات رهناً بقدرة القوى الكبرى على إدارة هذه التحديات المتشابكة ضمن قواعد واضحة، وإلا فإن العالم سيظل معرضاً لدورات متكررة من الاضطراب وعدم اليقين الاستراتيجي.

أولاً: عودة الصراعات الجيوسياسية وحروب المناطق العازلة

تعد عودة الصراعات الجيوسياسية من أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام الدولي في المرحلة الراهنة، بعد أن ساد الاعتقاد عقب انتهاء الحرب الباردة بإمكان الانتقال إلى نظام أكثر تعاوناً وأقل اعتماداً على منطق الصراع بين القوى الكبرى. غير أن التطورات اللاحقة أثبتت استمرار أهمية الجغرافيا السياسية في تحديد سلوك الدول الكبرى، ولا سيما ما يتعلق بالمجالات الحيوية، والممرات الاستراتيجية، والحدود الأمنية. وقد برز ذلك بوضوح في الأزمة الأوكرانية، التي عكست رفض روسيا استمرار تمدد حلف شمال الأطلسي نحو محيطها الاستراتيجي، وسعيها إلى إعادة رسم توازنات الأمن الأوروبي بما ينسجم مع مصالحها القومية^(٢٣). كما أظهرت الأزمة أن مفهوم "المناطق العازلة" ما زال حاضراً في التفكير الاستراتيجي للدول الكبرى، بوصفه وسيلة لمنع اقتراب المنافسين من الحدود الحساسة ومجالات النفوذ التقليدية.

وفي السياق الآسيوي، يتجلى البعد ذاته في التوترات المرتبطة بمضيق تايوان، وبحر الصين الجنوبي، حيث تنظر الصين إلى هذه المناطق باعتبارها جزءاً من أمنها القومي ووحدة أراضيها، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على توازن القوى ومنع تشكل هيمنة إقليمية منفردة في شرق آسيا^(٢٤). كما أن التنافس على الموانئ، والممرات البحرية، وخطوط التجارة والطاقة، أضفى بعداً اقتصادياً على الصراع الجيوسياسي التقليدي، بحيث أصبحت السيطرة على البنية التحتية الاستراتيجية جزءاً من معادلة النفوذ الدولي. وتمثل مبادرة الحزام والطريق تمثل مثالاً واضحاً على توظيف الأدوات الاقتصادية في تعزيز المكانة الجيوسياسية للدول الصاعدة^(٢٥). وعليه، فإن



عودة الصراعات الجيوسياسية لا تعني مجرد تكرار أنماط الماضي، بل تعكس انتقال النظام الدولي إلى مرحلة تنافس مركب يجمع بين القوة العسكرية، والنفوذ الاقتصادي، والتموضع الجغرافي.

ثانياً: تآكل منظومة القواعد الدولية وعجز الأمم المتحدة

يمثل تآكل منظومة القواعد الدولية أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي المعاصر، إذ كشفت الأزمات المتلاحقة محدودية قدرة المؤسسات الدولية على احتواء النزاعات الكبرى أو فرض حلول ملزمة للأطراف المتصارعة. فقد أُنشئت الأمم المتحدة على أساس مبدأ الأمن الجماعي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، غير أن الواقع العملي أظهر تأثر فاعلية المنظمة الدولية بتوازنات القوة بين الدول الكبرى، ولا سيما داخل مجلس الأمن، حيث أدى الاستخدام المتكرر لحق النقض إلى تعطيل عدد من القرارات الجوهرية المتعلقة بالنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية^(٢٦). وقد ترتب على ذلك تراجع ثقة عدد من الدول بقدرة المنظمة الدولية على القيام بدورها بوصفها مرجعاً محايداً لحفظ السلم والأمن الدوليين.

كما أن تصاعد النزعة الأحادية لدى بعض القوى الكبرى، واعتمادها على التحالفات المؤقتة أو الإجراءات المنفردة خارج الإطار الأممي، أسهم في إضعاف مكانة القانون الدولي ومركزية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وينظر إلى التحول في التنافس بين القوى الكبرى داخل مجلس الأمن حول المجلس في كثير من الأحيان من أداة لتسوية النزاعات إلى ساحة للصراع السياسي وتبادل الضغوط، الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية قراراته^(٢٧). كما وأن استمرار الجمود في ملف إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما ما يتعلق بتركيبة العضوية الدائمة وآلية استخدام الفيتو، عمق الفجوة بين الشرعية القانونية والواقع الدولي المتغير^(٢٨). وعليه، فإن استمرار عجز الأمم المتحدة عن التكيف مع التحولات الجارية يهدد بتراجع دورها لمصلحة ترتيبات إقليمية أو توازنات قوة مباشرة، وهو ما يجعل إصلاح المنظومة الدولية ضرورة ملحة للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار العالمي.

ثالثاً: التهديدات السيبرانية وحروب الجيل الخامس

أصبحت التهديدات السيبرانية من أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام الدولي المعاصر، بعد أن انتقل جزء مهم من التنافس بين الدول من الميادين التقليدية إلى الفضاء الرقمي. فلم تعد القوة العسكرية وحدها الأداة الحاسمة في إدارة الصراع الدولي، بل برزت الهجمات الإلكترونية، واختراق شبكات الاتصالات، والتجسس الرقمي، والتأثير في الرأي العام عبر المنصات الرقمية، بوصفها وسائل قادرة على إضعاف الدول وإرباك مؤسساتها من دون الدخول في مواجهة عسكرية





مباشرة. وأن هذا النمط من الصراع يتميز بانخفاض كلفته النسبية، وصعوبة تحديد مصدره، وسرعة تأثيره، الأمر الذي جعله أداة متنامية الاستخدام لدى الدول والجماعات المنظمة على حد سواء^(٢٩). كما أن استهداف البنى التحتية الحيوية، مثل المصارف، وشبكات الكهرباء، والمطارات، والأنظمة الصحية، بات يمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني والاقتصادي للدول.

وفي هذا السياق، برز التنافس على تقنيات الجيل الخامس (5G) بوصفه امتداداً للصراع الدولي في المجال التكنولوجي، إذ لم يعد الأمر متعلقاً بتحسين خدمات الاتصالات فحسب، بل بالسيطرة على البنية التحتية التي ستدير الاقتصاد الرقمي، والمدن الذكية، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة الدفاعية المستقبلية. وأن ضعف الاستعدادات التشريعية والتقنية لدى كثير من الدول النامية يجعلها أكثر عرضة للاختراقات والهيمنة الرقمية الخارجية^(٣٠). كما يظهر أن السيطرة على البيانات، والخوارزميات، وشبكات الاتصال، أصبحت معياراً جديداً للقوة الدولية، لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية أو التفوق العسكري. وعليه، فإن التهديدات السيبرانية وحروب الجيل الخامس تمثلان تحولاً جوهرياً في مفهوم الأمن الدولي، وتقرضان على الدول إعادة صياغة استراتيجياتها الدفاعية بما ينسجم مع طبيعة الصراع الرقمي المتسارع.

رابعاً: صراع الموارد والتغير المناخي كمهدد أمني

أصبح صراع الموارد الطبيعية والتغير المناخي من أبرز التحديات التي تواجه استقرار النظام الدولي المعاصر، بعد أن تجاوزت القضايا البيئية حدودها التقليدية لتتحول إلى عنصر مؤثر في حسابات الأمن القومي والاستقرار الدولي. فالتغير المناخي يؤدي إلى تفاقم ظواهر الجفاف، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع الموارد المائية، وهو ما ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي، وحركة السكان، والاستقرار الاجتماعي في الدول الهشة. وأن منطقة الشرق الأوسط تُعد من أكثر المناطق عرضةً لهذه التأثيرات، بسبب محدودية الموارد المائية وتزايد الضغوط السكانية، الأمر الذي يجعل البيئة عاملاً مضاعفاً للأزمات السياسية والاقتصادية^(٣١). كما أن النزاعات المرتبطة بالمياه العابرة للحدود، ولا سيما في أحواض الأنهار المشتركة، باتت تشكل أحد أوجه التوتر الإقليمي المتصاعد.

وفي السياق ذاته، برز التنافس الدولي على مصادر الطاقة والمعادن النادرة بوصفه امتداداً للصراع الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، إذ تسعى القوى الكبرى إلى تأمين احتياجاتها من النفط، والغاز، والليثيوم، والكوبالت، وغيرها من الموارد اللازمة للصناعات التكنولوجية والتحول نحو الطاقة النظيفة. وأن الممرات الاقتصادية الكبرى، ومشاريع الربط الإقليمي، تعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الموارد وشبكات النقل والطاقة في إعادة تشكيل النفوذ الدولي^(٣٢). كما أن



اشتداد التنافس على الممرات البحرية وخطوط الإمداد قد يؤدي إلى عسكرة بعض المناطق الحساسة ورفع مستوى التوتر الدولي. وعليه، فإن صراع الموارد والتغير المناخي يضيفان عبئاً جديداً إلى نظام دولي متقل بالآزمات، ويفرضان على القوى الكبرى إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية ضمن عالم متعدد المخاطر ومتداخل التهديدات.

يتضح أن التحديات الأمنية المعاصرة لم تعد تقتصر على النزاعات العسكرية التقليدية، بل أصبحت مركبة ومتشابكة، حيث يتداخل الأمن الجيوسياسي مع الأمن الاقتصادي والبيئي والسيبراني. كما أن غياب التوافق بين القوى الكبرى يفاقم هذه التهديدات ويحد من قدرة المؤسسات الدولية على احتوائها، الأمر الذي يجعل البيئة الدولية أكثر عرضة للتوتر وعدم اليقين.

المطلب الثاني

الفرص الاستراتيجية وآفاق بناء نظام دولي متعدد الأقطاب

على الرغم من التحديات البنيوية التي تواجه النظام الدولي في مرحلته الراهنة، فإن التحولات الجارية تفتح في الوقت ذاته آفاقاً واسعة لإعادة بناء التوازنات الدولية على أسس أكثر تعددية ومرونة. فقد أظهرت العقود الأخيرة تراجع القدرة المطلقة لأي قوة منفردة على إدارة الشؤون العالمية، في مقابل صعود قوى دولية وإقليمية جديدة تمتلك أدوات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية متنامية. وأن هذا التحول لا يعني بالضرورة انهيار النظام الدولي القائم، بل قد يمثل فرصة لإعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين عدد أكبر من الفاعلين، بما يحد من الاحتكار السياسي والاقتصادي الذي طبع مرحلة الأحادية القطبية^(٣٣). كما أن اتساع دوائر النفوذ العالمي يتيح للدول المتوسطة والصغرى هامشاً أوسع للمناورة، وتنويع الشراكات، وتحقيق مصالحها الوطنية بعيداً عن الاصطفاف الحاد مع قطب واحد.

وفي هذا السياق، برزت التكتلات الاقتصادية والمبادرات العابرة للأقاليم، مثل مجموعة بريكس ومبادرة الحزام والطريق، بوصفها مؤشرات على تشكل مسارات جديدة للتعاون الدولي خارج الأطر التقليدية. وأن هذه المبادرات تسهم في إعادة تشكيل النظام الدولي عبر توسيع الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وفتح فرص تنمية جديدة للدول النامية^(٣٤). كما أن الضغوط المتزايدة لإصلاح المؤسسات الدولية، وتوسيع التمثيل داخل مجلس الأمن، قد تقود إلى بنية أكثر عدالة واستجابة لمتغيرات القرن الحادي والعشرين. وعليه، فإن مستقبل النظام الدولي لا يرتبط فقط بإدارة الصراع بين القوى الكبرى، بل بقدرتها أيضاً على استثمار فرص التعددية والتعاون لبناء نظام عالمي أكثر توازناً واستقراراً.



أولاً: ديمقراطية العلاقات الدولية وتوزيع النفوذ

تمثل التحولات الجارية في بنية النظام الدولي فرصة مهمة نحو ما يمكن وصفه بـ"ديمقراطية العلاقات الدولية"، أي الانتقال من مرحلة تركّز النفوذ العالمي في يد قوة واحدة إلى بيئة دولية أكثر تعددية تسمح بتوزيع أوسع لمراكز القرار والتأثير. فقد أظهرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تفوقاً واضحاً للولايات المتحدة على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي انعكس في قدرة كبيرة على توجيه كثير من الملفات الدولية والتأثير في المؤسسات العالمية. غير أن استمرار هذا النمط الأحادي واجه تحديات متزايدة مع صعود قوى دولية جديدة، وفي مقدمتها الصين وروسيا، إلى جانب تنامي أدوار قوى إقليمية تسعى إلى توسيع هامش استقلالها الاستراتيجي^(٣٥). ومن ثم، فإن البيئة الدولية الراهنة تتجه تدريجياً نحو توزيع أوسع للقوة والنفوذ، بما يقلل من قدرة أي طرف منفرد على احتكار القرار الدولي.

أن التعددية القطبية تمنح الدول المتوسطة والصغرى هامشاً أكبر للمناورة السياسية والاقتصادية، إذ لم تعد هذه الدول مضطرة للارتباط الكامل بقطب واحد، بل بات بإمكانها تنويع شراكاتها وتحقيق توازنات أكثر انسجاماً مع مصالحها الوطنية^(٣٦). كما أن تعدد مراكز القوة قد يدفع نحو أنماط أكثر اعتماداً على التفاوض والتوافق، بدلاً من سياسات الإملاء الأحادي التي طبعت بعض مراحل النظام الدولي السابق. وأن اتساع دائرة الفاعلين المؤثرين دولياً يفرض مراجعة قواعد إدارة النظام العالمي ومؤسساته، بما ينسجم مع التغيرات الجديدة في توزيع القوة^(٣٧). وعليه، فإن ديمقراطية العلاقات الدولية لا تعني غياب التنافس بين القوى الكبرى، بل تعني إعادة تنظيمه ضمن قواعد أكثر توازناً، تتيح مشاركة أوسع في صنع القرار الدولي، وتعزز فرص بناء نظام عالمي أكثر مرونة واستقراراً.

ثانياً: بروز التكتلات الاقتصادية والجيواقتصاد الجديد

أصبح صعود التكتلات الاقتصادية أحد أبرز مظاهر التحول في النظام الدولي المعاصر، لما تمثله هذه التكتلات من مراكز تأثير جديدة تسهم في إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي. فقد أظهرت التطورات الدولية خلال العقدين الأخيرين تنامياً واضحاً لدور تجمعات مثل مجموعة بريكس (BRICS) ومنظمة شنغهاي للتعاون، بوصفها أطراً تسعى إلى تعزيز التعاون المالي والتجاري بين أعضائها، وتوسيع هامش الاستقلال عن المؤسسات الاقتصادية التقليدية التي تهيمن عليها القوى الغربية. وأن هذا الاتجاه يعكس تنامياً في رغبة القوى الصاعدة بإعادة تشكيل قواعد الاقتصاد الدولي، ولا سيما من خلال توسيع مجالات التجارة البيئية، وتقليل الاعتماد المفرط على الدولار، وإنشاء شبكات تمويل وتنمية بديلة^(٣٨). كما أن هذه





التكتلات تمنح الدول النامية هامشاً أوسع للمشاركة في الاقتصاد العالمي بعيداً عن القيود التقليدية التي فرضتها مراكز القوة الاقتصادية القديمة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم "الجيواقتصاد" بوصفه أحد أهم أدوات القوة في المرحلة الراهنة، حيث أصبحت التجارة، والاستثمار، والطاقة، والبنية التحتية، وسائل استراتيجية لتحقيق النفوذ الدولي دون اللجوء إلى الوسائل العسكرية التقليدية. ويُعد مشروع الحزام والطريق الصيني مثلاً واضحاً لهذا التحول، إذ يستهدف ربط آسيا وأفريقيا وأوروبا بشبكات من الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمراكز اللوجستية، بما يعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل ويمنح الصين نفوذاً متزايداً في الأسواق العالمية^(٣٩). وأن المبادرة الصينية لا تمثل مشروعاً اقتصادياً صرفاً، بل أداة لإعادة تشكيل النظام الدولي عبر توسيع الروابط الاقتصادية مع الدول النامية، ومنحها فرصاً أوسع للاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط أكثر مرونة^(٤٠). كما يمكن لمثل هذه المشاريع أن تسهم في تقليص بعض الفجوات التنموية بين الشمال والجنوب، عبر تطوير البنى التحتية ورفع مستويات الاتصال التجاري والاستثماري. وعليه، فإن بروز التكتلات الاقتصادية والجيواقتصاد الجديد يمثل فرصة استراتيجية لإعادة توازن القوة الدولية على أسس أكثر تنوعاً وتعدداً.

ثالثاً: مراجعة وإصلاح المؤسسات الدولية

يمثل الضغط الناتج عن التحولات الجارية في موازين القوة الدولية فرصة مهمة لإعادة النظر في بنية المؤسسات الدولية وآليات عملها، ولا سيما الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فقد أظهرت الأزمات الدولية المتلاحقة وجود فجوة واضحة بين الهيكل المؤسسي الذي أنشئ عقب الحرب العالمية الثانية وبين الواقع الدولي الراهن الذي يشهد صعود قوى جديدة واتساع دور الدول النامية. وأن استمرار تركيبة مجلس الأمن بصيغته التقليدية، مع احتفاظ عدد محدود من الدول بامتياز العضوية الدائمة وحق النقض، لم يعد يعكس التوازنات الفعلية في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي أضعف من فاعلية المجلس وشرعيته في نظر كثير من الدول^(٤١). ومن ثم، فإن إصلاح المؤسسات الدولية أصبح ضرورة لضمان قدرتها على الاستجابة للأزمات العالمية المتسارعة.

وفي هذا السياق، تتجه الدعوات الإصلاحية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، وزيادة تمثيل القارات والمناطق الأقل حضوراً في مراكز القرار العالمي، إلى جانب مراجعة آليات استخدام حق النقض بما يمنع تعطيل القرارات المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين. وأن من أهم معوقات الإصلاح تمسك الدول الكبرى بامتيازاتها القانونية والسياسية، رغم التحولات التي أفرزت قوى صاعدة ذات



تأثير اقتصادي واستراتيجي واسع^(٤٢). ويتوجب تعزيز فاعلية الأمم المتحدة يقنضي تقليص تأثير الصراع السياسي داخل مجلس الأمن، وإعادة الاعتبار لمبدأ الأمن الجماعي بوصفه أساساً للنظام الدولي^(٤٣). وعليه، فإن مراجعة المؤسسات الدولية وإصلاحها لا تمثل مطلباً تنظيمياً فحسب، بل شرطاً ضرورياً للانتقال من منطقتي اختلال القوة إلى منطقتي الحوكمة الدولية الأكثر عدالة وتوازناً.

رابعاً: التعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود

على الرغم من تصاعد التنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين القوى الكبرى، فإن النظام الدولي المعاصر يتيح في الوقت ذاته فرصاً مهمة للتعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهي تهديدات لا يمكن لأي دولة، مهما بلغت قدراتها، التعامل معها بصورة منفردة. فقد أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة أن قضايا مثل الأوبئة الدولية، والتغير المناخي، والجريمة المنظمة، والإرهاب العابر للحدود، والأمن الغذائي، والهجمات السيبرانية، تتجاوز الحدود السياسية للدول، وتفرض أنماطاً جديدة من التنسيق الدولي تقوم على المصالح المشتركة أكثر من الاصطفافات التقليدية. وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ حدود القدرة الفردية للدول، إذ تحولت أزمة صحية محلية إلى تهديد شامل للاقتصاد العالمي والأمن الإنساني خلال فترة زمنية قصيرة^(٤٤).

وفي هذا السياق، يمكن للنظام الدولي المتعدد الأقطاب أن يسهم في توزيع أعباء المسؤولية الدولية بين عدد أكبر من القوى الفاعلة، بدلاً من تركها محصورة في دولة واحدة أو تحالف محدود. فوجود أقطاب متعددة تمتلك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وإقليمية متباينة قد يسمح باستجابات أسرع وأكثر شمولاً للأزمات الإنسانية والصحية والبيئية، من خلال تقاسم الأدوار وفقاً لمجالات التخصص والقدرة^(٤٥). كما أن التعاون في مجالات الطاقة النظيفة، وتنظيم الذكاء الاصطناعي، ومكافحة الأوبئة، قد يمثل أساساً لبناء قدر من الثقة المتبادلة بين القوى الكبرى رغم استمرار التنافس بينها. وعليه، فإن مستقبل النظام الدولي لا يتوقف على توازنات القوة وحدها، بل على مدى نجاح القوى الكبرى في توسيع مساحات التعاون العملي لمواجهة الأخطار المشتركة التي تهدد الجميع دون استثناء.

رغم حدة التنافس الدولي، فإن المرحلة الراهنة تتضمن فرصاً مهمة لإعادة بناء النظام الدولي على أسس أكثر توازناً، من خلال توزيع أوسع للنفوذ، وصعود قوى جديدة، وتطوير المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون الجماعي في مواجهة الأخطار المشتركة. ومن ثم، فإن مستقبل النظام الدولي لا تحدده الصراعات وحدها، بل قدرة الفاعلين الدوليين على استثمار فرص التعددية بصورة بناءة.





يكشف هذا المبحث أن النظام الدولي الجديد يتشكل في ظل مفارقة أساسية تجمع بين تصاعد المخاطر واتساع الفرص في آن واحد. فمن جهة، تؤدي الصراعات الجيوسياسية والتهديدات السيبرانية وأزمات الموارد إلى تعقيد البيئة الدولية، ومن جهة أخرى تتيح التحولات الاقتصادية والمؤسسية إمكان بناء توازنات أكثر عدالة ومرونة. وعليه، فإن نجاح الانتقال إلى نظام دولي مستقر يتوقف على مدى قدرة القوى الكبرى على إدارة التنافس ضمن قواعد تعاون عقلاني، وعلى مدى فاعلية المجتمع الدولي في إصلاح مؤسساته وتطوير أدواته الجماعية.

الخاتمة

بعد الإحاطة بموضوع (دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات والفرص)، ومن خلال التحليل الوارد في المبحثين السابقين، يتضح أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية تتسم بتراجع الأحادية القطبية من دون أن تستقر بعد قواعد واضحة لنظام بديل. فقد أفرزت التحولات الدولية الراهنة بيئة أكثر تعقيداً، تتداخل فيها عناصر القوة العسكرية مع الاقتصاد الرقمي، والطاقة، والتكنولوجيا، والشرعية المؤسسية، الأمر الذي جعل التنافس بين القوى الكبرى أكثر تشابكاً من النماذج التقليدية السابقة. كما بينت الدراسة أن الأزمات الكبرى، ولا سيما الحرب الروسية-الأوكرانية، والتنافس الأمريكي-الصيني، كشفت حدود النظام الدولي القائم، وأظهرت الحاجة إلى إعادة توزيع المسؤوليات والنفوذ داخل بنية أكثر توازناً وعدالة. وفي المقابل، لا تقتصر المرحلة الراهنة على التحديات، بل تتضمن فرصاً استراتيجية مهمة تتمثل في صعود التكتلات الاقتصادية، واتساع هامش الحركة أمام الدول المتوسطة والصغرى، وتزايد الدعوات إلى إصلاح المؤسسات الدولية، وظهور مجالات جديدة للتعاون في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. وعليه، فإن مستقبل النظام الدولي لن تحدده القوة العسكرية وحدها، بل قدرة القوى الكبرى على إدارة التنافس ضمن قواعد مستقرة، وتحويل التعددية القطبية من مصدر صراع إلى إطار أكثر مرونة للتعاون الدولي.

الاستنتاجات

1. يمر النظام الدولي بمرحلة انتقالية تتراجع فيها الأحادية القطبية من دون أن تكتمل بعد ملامح نظام دولي بديل مستقر.
2. لم يعد مفهوم القوة مقتصرًا على التفوق العسكري، بل أصبح يشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقدرة على التحكم في البيانات وسلاسل الإمداد.





٣. عادت الصراعات الجيوسياسية إلى الواجهة من خلال النزاعات المرتبطة بالمجالات الحيوية والممرات الاستراتيجية.
٤. أضعف التنافس بين القوى الكبرى فاعلية المؤسسات الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، وحدّ من قدرتها على إدارة الأزمات.
٥. تمثل التهديدات السيبرانية والتكنولوجية نمطاً جديداً من الصراع الدولي يتجاوز الحدود التقليدية للدول.
٦. أوجد صعود التكتلات الاقتصادية فرصاً لإعادة توزيع النفوذ الدولي على أسس أكثر تنوعاً.
٧. تفرض التهديدات العابرة للحدود، كالأوبئة والتغير المناخي، ضرورة تعزيز التعاون الدولي رغم استمرار التنافس السياسي.

التوصيات

١. ضرورة دعم مساعي إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما يحقق تمثيلاً أكثر عدالة لموازنين القوة المعاصرة.
٢. تشجيع وضع قواعد دولية لتنظيم الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي والحد من استخدامهما في الصراعات الدولية.
٣. تبني سياسات دولية أكثر فاعلية لإدارة التنافس بين القوى الكبرى ومنع تحوله إلى صدام مباشر.
٤. تعزيز دور الدول المتوسطة والصغرى في المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية الجديدة بما يحفظ مصالحها الوطنية.
٥. توجيه الجهود الدولية نحو التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة، ولا سيما الأمن الصحي، والمناخي، والغذائي، والتكنولوجي.

الهوامش

(١) مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦، ص ٧.

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٢)، ص ٢١١.

(٣) محمد فايز فرحات، آفاق النظام الدولي: صراعات القوى الكبرى وإعادة تشكيل التوازنات العالمية، في كتاب: التحولات في بنية النظام الدولي وموازنين القوة العالمية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٢٢-٢٤.

(٤) زيد محمد علي إسماعيل، "النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة أمريكية أم هيمنة صينية؟)"، قضايا سياسية، العدد ٧٦ (٢٠٢٤): ١٣٥-١٤٠.





دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات

والفرص

(^٥) يسرى طه حافظ، "أثر الأزمة الأوكرانية في النظام الدولي"، دراسات دولية، العدد ٩٧ (٢٠٢٤): ٤٦٩.
(^٦) اليكسي دروبنين، ما هو النظام العالمي متعدد الأقطاب؟.. الجوانب النظرية والتطبيقية الراهنة، منشور بتاريخ: ٢٠٢٥/٨/٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/١/١٢، وعلى الرابط:

<https://arabic.rt.com/press/1704388-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9>

(^٧) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٥٠.

(^٨) يسرى طه حافظ، مصدر سابق، ص ٤٧٢.

(^٩) - زيد محمد علي إسماعيل، "مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥٤.

(^{١٠}) يسرى طه حافظ، مصدر سابق، ص ٤٧٤.

(^{١١}) يسرى طه حافظ، مصدر سابق، ص ٤٧٩-٤٨٠.

(^{١٢}) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٦١.

(^{١٣}) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، "الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١ (٢٠٢١): ٢٣٣-٢٤٠.

(^{١٤}) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٦١.

(^{١٥}) يسرى طه حافظ، مصدر سابق، ص ٤٦٦-٤٦٨.

(^{١٦}) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٥٤.

(^{١٧}) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٥٤.

(^{١٨}) المصدر نفسه، ١٥٥-١٦١.

(^{١٩}) يسرى طه حافظ، "مصدر سابق، ص ٤٦٢-٤٧٠.

(^{٢٠}) المصدر نفسه، ٤٧١-٤٨٢.

(^{٢١}) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، "مصدر سابق، ص ٢٤١-٢٦٢.

(^{٢٢}) - زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٦١.

(^{٢٣}) يسرى طه حافظ، مصدر سابق، ص ٤٦٢-٤٧٠.

(^{٢٤}) المصدر نفسه، ٤٧١-٤٧٦.

(^{٢٥}) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٥٤.





- (٢٦) عادل حمزة عثمان، "إصلاح الأمم المتحدة بين القانون الدولي"، دراسات دولية، العدد ٥٥ (٢٠١٣): ١١٨-١٠٦.
- (٢٧) حيدر عبد كاظم، "دور وفاعلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨ (٢٠١٩): ٢٤٨-٢٦٢.
- (٢٨) رياض مهدي عبد الكاظم، "معوقات إصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٠ (٢٠٢٠)، ص ٢٥٢-٢٦٤.
- (٢٩) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، مصدر سابق، ص ٢٤١-٢٦٢.
- (٣٠) رعد خضير صليبي، "تعزيز الأمن السيبراني في العراق: التحديات والفرص"، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٢١-٣١.
- (٣١) علي عباس خضير، "الأمن المائي العراقي في ظل التغيرات المناخية"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣ (٢٠٢٣): ٧٧-٩٥.
- (٣٢) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٥٤.
- (٣٣) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سابق، ص ١٤٥-١٥٤.
- (٣٤) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٥٥-١٦١.
- (٣٥) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٠-١٤٦.
- (٣٦) المصدر نفسه، ١٤٧-١٥٠.
- (٣٧) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥٤.
- (٣٨) زيد محمد علي إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٤٠-١٤٦.
- (٣٩) المصدر نفسه، ١٤٧-١٥٠.
- (٤٠) المصدر نفسه، ١٥١-١٥٤.
- (٤١) عادل حمزة عثمان، مصدر سابق، ص ١٠٦-١١٨.
- (٤٢) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٧٠.
- (٤٣) حيدر عبد كاظم، مصدر سابق، ص ٢٥٦-٢٦٨.
- (٤٤) أحمد عبد الرزاق جاسم، "جائحة كورونا وأثرها في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٣ (٢٠٢٢): ٢٠١-٢٢٠.
- (٤٥) أحمد عبد الرزاق جاسم، مصدر سابق، ص ٢٠٨-٢١٨.

المصادر والمراجع

- ١- مايكل جيه مازار واخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، الولايات المتحدة الامريكية، ٢٠١٦.
- ٢- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٢).
- ٣- محمد فايز فرحات، آفاق النظام الدولي: صراعات القوى الكبرى وإعادة تشكيل التوازنات العالمية، في كتاب: التحولات في بنية النظام الدولي وموازين القوة العالمية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٤.



دور القوى الكبرى في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب: التحديات

والفرص

- ٤- زيد محمد علي إسماعيل، "النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة أمريكية أم هيمنة صينية؟)"، قضايا سياسية، العدد ٧٦ (٢٠٢٤).
- ٥- يسرى طه حافظ، "أثر الأزمة الأوكرانية في النظام الدولي"، دراسات دولية، العدد ٩٧ (٢٠٢٤).
- ٦- زيد محمد علي إسماعيل، "النظام الدولي في ظل مبادرة الحزام والطريق (هيمنة أمريكية أم هيمنة صينية؟)"، قضايا سياسية، العدد ٧٦ (٢٠٢٤).
- ٧- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، "الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١ (٢٠٢١).
- ٨- عادل حمزة عثمان، "إصلاح الأمم المتحدة بين القانون الدولي"، دراسات دولية، العدد ٥٥ (٢٠١٣).
- ٩- حيدر عبد كاظم، "دور وفاعلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨ (٢٠١٩).
- ١٠- رياض مهدي عبد الكاظم، "معوقات إصلاح مجلس الأمن والمتغيرات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٠ (٢٠٢٠).
- ١١- رعد خضير صليبي، "تعزيز الأمن السيبراني في العراق: التحديات والفرص"، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٤.
- ١٢- علي عباس خضير، "الأمن المائي العراقي في ظل التغيرات المناخية"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٩٣ (٢٠٢٣).
- ١٣- أحمد عبد الرزاق جاسم، "جائحة كورونا وأثرها في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٣ (٢٠٢٢).
- ١٤- اليكسي دروبينين، ما هو النظام العالمي متعدد الأقطاب؟.. الجوانب النظرية والتطبيقية الراهنة، منشور بتاريخ: ٢٠٢٥/٨/٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/١/١٢: وعلی الـرابط:

<https://arabic.rt.com/press/1704388-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9>

Sources and References

- 1-Michael J. Mazar et al., Understanding the Current International System, RAND Corporation, USA, 2016.





2-Mohamed El-Sayed Selim, Analysis of International Politics (Cairo: Al-Nahda Al-Masriya Library, 2002.)

3-Mohamed Fayez Farhat, Prospects of the International System: Great Power Conflicts and the Reshaping of Global Balances, in: Transformations in the Structure of the International System and the Global Balance of Power, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2024.

4-Zaid Mohamed Ali Ismail, "The International System under the Belt and Road Initiative (American Hegemony or Chinese Hegemony?)," Political Issues, No. 76 (2024.)

5-Yousry Taha Hafez, "The Impact of the Ukrainian Crisis on the International System," International Studies, No. 97 (2024.)

6-Zaid Mohamed Ali Ismail, "The International System under the Belt and Road Initiative (American Hegemony or Chinese Hegemony?)," Political Issues, No. 76 (2024.)

7- Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari, "Cybersecurity and its Impact on Iraqi National Security," Journal of Legal and Political Sciences, Volume 10, Issue 1 (2021.)

8-Adel Hamza Othman, "UN Reform Between International Law," International Studies, Issue 55 (2013.)

9-Haider Abdul Kadhim, "The Role and Effectiveness of the UN Security Council in Light of International Power Competition: An Analytical Study," Journal of Political Science, Issue 58 (2019.)

10-Riyadh Mahdi Abdul Kadhim, "Obstacles to Security Council Reform and New International Variables," Journal of Political Science, Issue 60 (2020.)

11-Raad Khudhair Salibi, "Enhancing Cybersecurity in Iraq: Challenges and Opportunities," Journal of the College of Political Science, University of Baghdad, 2024.

12-Ali Abbas Khudhair, "Iraqi Water Security in Light of Climate Change," Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue 93 (2023).

13- Ahmed Abdul-Razzaq Jassim, "The Coronavirus Pandemic and its Impact on Reshaping the International Order," Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue 63 (2022.)

14-Alexei Drobinin, "What is a Multipolar World Order? Current Theoretical and Applied Aspects," published on August 22, 2025, accessed January 12, 2026. [Link provided]

<https://arabic.rt.com/press/1704388-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86%D8%A9/>